ISSN 2519-9293 (ONLINE)
ISSN 2519-9285 (PRINT)

Refaad

GLOBAL JOURNAL OF ECONOMICS & BUSINESS

المجلد٢-العدد٣ – يونيو ٢٠١٧

Vol. 2 issue . 3 June 2017

فهرس المحتويات

١. دراسة العلاقة الاقتصادية بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر.....٨٣

٢. الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي - دراسة حالة ولاية عين الدفلى.....٩٥

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال

تصدر عن رفاد للدراسات والابحاث - الاردن

Global Journal of Economics and Business (GJEB)

ISSN 2519-9293 (Online)
ISSN 2519-9285 (Print)

Refaad for Studies and Research

Bulding Ali altal-Floor 1,
Abdalqader al Tal Street –21166 Irbid – Jordan
Tel: +96227279055 Mobile: +962-797-621651
Email: editorgjeb@refaad.com info@refaad.com
http://www.refaad.com/views/GJEB/home.aspx

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 3, 2017, pp. 83-94
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

Study the Economic Relationship Between Inflation and Some Macroeconomic Variables in Algeria

رمضاني لعلا

جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر
l.ramdani@lagh-univ.dz

هيشر أحمد التجاني

جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر
hicher3@gmail.com

Abstract :

Inflation is defined as an economic problem, and to reduce its economic damage requires knowledge of its effects and control. In this research work, we tried to identify the extent of inflation affected by some of the macro variables in Algeria during 43 years.

The results of the analysis showed that inflation was adversely affected with government spending and positive Of imports and the long-term unemployment rate

Keywords: Inflation, Time series, Series stability, Joint integration.

Classification JEL: B23, C41, C87, F00

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 3, 2017, pp. 83-94
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

دراسة العلاقة الاقتصادية بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر

رمضاني لعلا

جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر
l.ramdani@lagh-univ.dz

هيشر أحمد التجاني

جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر
hicher3@gmail.com

الملخص:

يُعْرف التضخم بأنه مشكلة اقتصادية، وللحد من مضاره الاقتصادية يتطلب معرفة مؤثراته والتحكم فيها، فحاولنا في هذا العمل البحثي التعرف عن مدى تأثر التضخم ببعض المتغيرات الكلية في الجزائر خلال ٤٣ سنة، توصلنا من خلال نتائج التحليل إلى تأثر التضخم عكسيا مع الإنفاق الحكومي وإيجابيا مع كل من الواردات ومعدل البطالة في المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية : التضخم، السلاسل الزمنية ، استقرارية السلاسل، التكامل المشترك.

تصنيف JEL: B23,C41,C87,F00

المقدمة:

تسعى الجزائر إلى حماية اقتصادها من المشاكل الاقتصادية التي تهز حركتها التنموية، ومن هذه المشاكل التضخم الذي يمثل اختبارا حقيقيا لسياستها الاقتصادية المنتهجة، ويعتبر التضخم أحد أهم المؤشرات الرئيسية لمدى تحكم الدولة في نمو اقتصاده، لذا وجب على الجزائر معرفة أهم المتغيرات الاقتصادية المسببة في التضخم لمعالجة ارتفاع معدلاته.

إشكالية البحث:

– من خلال العلاقة الاقتصادية المتداخلة بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية ارتأينا إلى دراسة هذه العلاقة بين معدلات التضخم بالإنفاق الحكومي والواردات ومعدلات البطالة خلال ٤٣ سنة الأخيرة ، لذا سنحاول في هذا البحث الإجابة عن التساؤل التالي:

– ما مدى تأثر معدلات التضخم بالمتغيرات الاقتصادية كالإنفاق الحكومي والواردات ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠– ٢٠١٢؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية هذا البحث في الأولوية الاقتصادية التي أولاها الاقتصاد الجزائري إلى ظاهرة التضخم في الأونة الأخيرة بسبب التقلبات العنيفة التي مرت مؤخرا وأثرت سلبا على المؤشرات الاقتصادية، فكان لزاما على الجزائرية انتهاج سياسة رشيدة تتحكم فيها بأهم المؤشرات التي تعكس مستوى التنمية الاقتصادية.

أهداف البحث:

نهدف من خلال هذا البحث إلى محاولة تفسير سلوك العلاقة الاقتصادية بين التضخم وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر، وذلك من خلال:

- الإجابة على إشكالية البحث.
- تحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشر التضخم ومؤشر الإنفاق الحكومي .
- تحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشر التضخم ومؤشر الواردات ومعدل البطالة.
- تحليل العلاقة الاقتصادية بين مؤشر التضخم ومؤشر البطالة.
- نُبين مدى قدرة الأساليب الإحصائية في تشخيص العلاقات الاقتصادية المتداخلة بين التضخم وبقية المؤشرات الأخرى في الاقتصاد الجزائري.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة على التساؤلات التي طرحت في الإشكالية، تتبعنا الأسلوب الوصفي التحليلي في تتبع مؤشرات التضخم والإنفاق الحكومي والواردات ومعدل البطالة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة، وتم استخدام عرض تحليلي يتمثل في الجداول والأشكال البيانية التي ساعدتنا في تحليل النتائج.

واستخدامنا بعض الأساليب الإحصائية المتمثلة في مُؤشّرات النّزعة المركزيّة والتشتت، مع الاستعانة بأدوات القياس الاقتصادي ضمن أسلوب تحليل السلاسل الزمنية واستخدام منهجية التكامل المشترك، كما تم استخدام مجموعة من برامج المعالجة الآلية للبيانات منها برنامج , EViews وبرنامج Excel.

وعليه، جَزَّأْنا العمل إلى العناصر التالية:

المبحث الأول: الدراسات السابقة والمنهج المتبع في التحليل.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة.

المبحث الثالث: استقرارية سلاسل المتغيرات.

المبحث الرابع: بناء نموذج اقتصادي بين متغيرات الدراسة.

المبحث الأول: الدراسات السابقة والمنهج المتبع في التحليل

سنحاول التطرق إلى بعض الأبحاث والدراسات السابقة التي ساعدتنا في إعطاء توضيحات حول ظاهرة التضخم في الجزائر. وكذا المنهج العلمي المتبع في تحليل دراستنا هذه.

١- الدراسات السابقة في الموضوع: تطرقت بعض الدراسات السابقة التي بحوزتنا إلى جانب معين من حالة التضخم ومدى تأثره ببعض العوامل الاقتصادية، نذكر منها:

أ- أثر التضخم على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية قياسية للجزائر خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠١٢، مقال في مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية العدد 16 ديسمبر 2014 ، من إعداد بن يوسف نوة، حاول الباحث دراسة تأثير التضخم على ميزان المدفوعات الجزائري، من خلال بناء نموذج قياسي يبين أثر التضخم على ميزان المدفوعات، والذي من خلاله يمكن لمتخذي القرار أن يرسموا سياسات إقتصادية تقلل من درجة التذبذب في ميزان المدفوعات، توصل الباحث إلى أن التضخم كان له الأثر الواضح في ميزان المدفوعات الجزائري في المدة التي أعقبت تحرير الأسعار، بسبب الظروف والمشاكل الاقتصادية التي ساهمت في عدم استقرار ميزان المدفوعات خلال الفترة الدراسة؛

ب- العلاقة بين البطالة والتضخم في الجزائر خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٢، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، جامعة محمد خيضر بسكرة ٢٠١٤، من إعداد حمدي مسعودة حاولت الباحثة الإجابة عن التساؤل التالي كيف كانت طبيعة العلاقة بين البطالة والتضخم؟ وما هي الأسباب التي أدت إلى ظهور الركود التضخمي؟ توصلت الباحثة إلى وجود علاقة طردية لها دلالة إحصائية بين البطالة والتضخم ؛

ج- علاقة التضخم بالأجور في الجزائر خلال الفترة ١٩٧٠-٢٠٠٥ ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر ٢٠٠٩، من إعداد حمادي خديجة حاولت الباحث الإجابة عن التساؤل التالي ما هي طبيعة العلاقة بين التضخم والأجور في الجزائر، توصلت الباحثة إلى وجود علاقة ارتباط عكسية قوية وذات دلالة معنوية بين الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك ومعدل الأجر الحقيقي ؛

د- دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٠/٠١-٢٠٠٥/١٢، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص دراسات اقتصادية، جامعة ورقلة ٢٠٠٦، من إعداد هتهات السعيد حاول الباحث الإجابة عن التساؤل التالي بالاعتماد على نماذج ARCH ما هي المستويات المتوقعة لظاهرة التضخم في الجزائر؟ توصل الباحث إلى أن اختبار أثر ARCH له إمكانية تمثيل معدلات التضخم والتوقع بمستوياتها المستقبلية بواسطة نماذج الانحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين؛

٢- المنهج المستخدم: نحاول في هذه المقال قياس العلاقة الاقتصادية بين التضخم INF من جهة ومعدل البطالة CH والإنفاق الوطني G والواردات IMP من جهة أخرى في الجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنتي ١٩٧٠- ٢٠١٢، أي ما يعادل مشاهدة ٤٣ وهي كافية للتحليل الإحصائي، مصدر البيانات مأخوذة من CD-ROM للبنك العالمي للمعطيات،[i] ومن الديوان الوطني للإحصائيات ONS (جانفي ٢٠١٥).

- نبدأ أولا بقياس درجة تجانس قيم المتغيرات محل الدراسة بالاعتماد على المقاييس الوصفية أهمها معامل الاختلاف؛
- في الخطوة الثانية نطبق أسلوب اللوغاريتم كأحد الأساليب الرياضية للتقليل من تضخم القيم بسبب تقلبها العنيف؛
- نصل إلى مرحلة الكشف عن استقرارية سلاسل المتغيرات محل الدراسة باستخدام اختبارات الجذر الوحدة؛
- في نهاية الدراسة حاولنا تفسير العلاقة التي ترتبط بين التضخم INF كمتغير تابع ومعدل البطالة CH والإنفاق الوطني G والواردات IMP كمتغيرات مستقلة في نموذج تصحيح الخطأ ؛

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة:

في هذه الفقرة نقوم بالتحليل الإحصائي لبيانات متغيرات الدراسة ومن ثم دراسة استقراريتها للحصول على أحسن نموذج قياسي عن طريق منهجية التكامل المشترك لمحاولة تفسير سلوكها معا .

١-التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة الخام : نتعرف في البداية على طبيعة المتغيرات الخام محل الدراسة، ونحاول دراسة درجة تجانسها.

١-١- متغيرة التضخم INF : يَتبين من قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة أنها محصورة بَين أقل قيمة ٠,٣٠ مسجَّلة سنة ٢٠٠٠ وأعلى قيمة ٣١,٧ مسجلة سنة ١٩٩٢، بسبب السياسة التي انتهجتها الحكومة وهي الانتقال من مرحلة الاقتصاد الموجه إلى مرحلة اقتصاد السوق كمنهج جديد، الذي يهدف إلى الانفتاح على العالم الخارجي في التجارة والاستثمار على الخصوص، مما يؤدي بصفة مباشرة في ارتفاع الأسعار، إضافة إلى قصور العرض الداخلي من السلع في مقابل فائض الطلب، وهذا ما يفسر ارتفاع الأسعار بصفة خيالية خلال الفترة، وبمتوسط بلغَ 9.331 ووسيط قدر بـ 6.200 $\left(\overline{X}\ \phi\ Me\right)$ أي أن بيان القيم ملتو نحو اليمين، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 7.958 أي بمعامل اختلاف[ii] ٨٥,٢٨% الذي يعكس التقلب العنيف لقيم INF بسبب تضخم قيمها، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط[iii] ١٣٨,١٥٩% .

١-٢- متغيرة البطالة CH: هذه القيم محصورة بَين أقل قيمة ٠٨,٦٩٠ مسجَّلة سنة ١٩٨٤ وأعلى قيمة ٢٩,٢٩٠ مسجلة سنة ١٩٩٩ بسبب الإصلاحات الهيكلية لمؤسسات الدولة وما نتج عنها من تخفيض للنفقات العمومية وتسريح جماعي وفردي للعمال، بلغَ متوسطها الحسابي 18.950 مع وسيط قدر بـ 20.500 $\left(\overline{X}\ \pi\ Me\right)$، أي أن بيان القيم ملتو نحو اليسار، وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٦,٥٠٩ أي بمعامل اختلاف ٣٤,٣٤٩% الذي يعكس عدم تجانس قيم CH بسبب تضخم قيمها، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط ٣٢,٦٦٠%.

١-3- متغيرة الإنفاق الوطنيG: إن قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة محصورة بَين أقل قيمة ٠٢,٠٣٠ مسجَّلة سنة ١٩٨٧ وأعلى قيمة ٤٥,٩٦٠ مسجلة سنة ١٩٧٤ بسبب ارتفاع أسعار البترول نتيجة حرب أكتوبر (١٩٧٣) أين خفضت الدول العربية من إنتاجها للنفط وأوقفت تصديره نحو الدول الغربية، وبمتوسط حسابي بلغَ ١٦,٦٢٢ ووسيط قدر بـ ١٤,٤١٠ $\left(\overline{X}\ \phi\ Me\right)$، أي أن بيان القيم ملتو نحو اليمين، وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٠٩,٣٨٤ أي بمعامل اختلاف ٥٦,٤٥٨% الذي يعكس عدم تجانس قيم G بسبب تضخم قيمها، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط ٦٦,٩٥٣%.

١-4- متغيرة الواردات IMP: قيم هذه المتغيرة محصورة خلال فترة الدراسة بَين أقل قيمة 1.404E+09 مسجَّلة سنة١٩٧١ وأعلى قيمة 5.72E+10 مسجلة سنة ٢٠١١ يعزى هذا الارتفاع إلى زيادة السكان وارتفاع مستوى المعيشة الناتج عن زيادة المداخيل، وتسهيل عملية الاستيراد، حيث تم تخفيف القيود على عمليات الاستيراد وتبسيط إجراءاتها وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية، مما أدى إلى غزو الأسواق الوطنية بكل أنواع السلع من قبل المستوردين المحليين نظرا لسهولة عملية الحصول على السجل التجاري، بلغ متوسط حسابها 1.71E+10 ووسيطها قدر بـ 1.23E+10 $\left(\overline{X}\ \phi\ Me\right)$ أي أن بيان القيم ملتو نحو اليمين، وبلغت قيمة الانحراف المعياري 1.44E+10 أي بعامل اختلاف 84.495 % الذي يعكس التقلب العنيف لقيم IMP بسبب تضخم القيم، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط 123.785% .

<u>نتيجة</u>: اتَّسمت جُلُّ متغيرات الدراسة بعدم تجانس قيمها، بسبب تقلبها العنيف خلال فترة الدراسة نظرا لتضخم قيمها. وللتقليل من هذا التضخم نستخدم إحدى الطرق الرياضية منها: اللوغاريتم النيبري، الجذر التربيعي، معدل النمو، النسبة المئوية للمجموع، ...

سنعتمد طريقة اللوغريتم لأنها أكثر استخداما ولأن القيم الخام لمتغيرات الدراسة موجبة الإشارة.

٢-التحليل الإحصائي للمتغيرات الجديدة : نحاول معرفة مدى تجانس لوغاريتم متغيرات الدراسة الأربعة:

٢-١- متغيرة لوغاريتم التضخم LINF: أصبحت قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة أنها محصورة بَين أقل قيمة -١,٢٠٤ مسجَّلة سنة ٢٠٠٠ وأعلى قيمة ٣,٤٥٦ مسجلة سنة ١٩٦٢ بمدى ٤,٦٦ يعكس تقارب القيمتين الحديتين، وبمتوسط بلغَ ١,٨٨٥ ووسيط قدر بـ ١,٨٢٤ ($\overline{X} \approx Me$) أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٠,٩١٢ أي بعامل اختلاف ٤٨,٣٦٨% الذي يؤشر على انخفاض مستوى التذبذب في قيم LINF ، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط ٤٩,٩٨٥% .

٢-٢- متغيرة لوغاريتم البطالة LCH: في هذه الحالة نرى أن قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة محصورة بَين أقل قيمة ٠٢,١٦٢ مسجَّلة سنة ١٩٨٤ وأعلى قيمة ٠٣,٣٧٧ مسجلة سنة ١٩٩٩ بمدى ٠١,٢١٥ يعكس تقارب القيمتين الحديتين، وبمتوسط حسابي بلغَ 02.877 ووسيط قدر بـ 03.020 ($\overline{X} \le Me$)، أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٠,٣٧٦ أي بعامل اختلاف ١٣,٠٨٦% الذي يؤشر على التجانس الكبير في قيم LCH، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط ١٢,٤٦٣% .

٢-3- متغيرة لوغاريتم الإنفاق الوطني LG : نرى أن قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة محصورة بَين أقل قيمة ٠,٧٠٨ مسجَّلة سنة ١٩٨٧ وأعلى قيمة ٠٣,٨٢٧ مسجلة سنة ١٩٧٤ بمدى ٠٣,١٢٠ يعكس تقارب القيمتين الحديتين، بمتوسط بلغَ ٠٢,٦٥٠ وبوسيط قدر بـ ٠٢,٦٦٨ ($\overline{X} \approx Me$) أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٠,٦٠٧ أي بعامل اختلاف ٢٢,٩٣٧ % الذي يؤشر على تجانس قيم المتغيرة LG ، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط ٢٢,٧٩٣% .

2-4- متغيرة لوغاريتم الواردات LIMP: أضحت قيم هذه المتغيرة خلال فترة الدراسة محصورة بَين أقل قيمة ٢١,٠٦ مسجَّلة سنة ١٩٧١ وأعلى قيمة ٢٤,٧٧ مسجلة سنة٢٠١١ بمدى ٣,٧٠٧ يعكس تقارب القيمتين الحديتين، بمتوسط بلغ ٢٣,٢٤٧ وبوسيط قدر بـ ٢٣,٢٣٢ ($\overline{X} \approx Me$) أي أن بيان القيم يميل إلى التماثل، وبلغت قيمة الانحراف المعياري ٠,٨٥٤ أي بعامل اختلاف ٣,٦٧٥ % الذي يعكس التجانس الكبير في قيم LIMP ، وهذا ما يؤكده مقدار معامل اختلاف الوسيط ٣,٦٧٨% .

<u>نتيجة</u>: تبين لنا أن المتغيرات اتَّسمت جُلُّها بالتجانس بعد استخدام أسلوب اللوغاريتم النيبري على قيمها (قيمة معامل الاختلاف لجميع المتغيرات تقترب من القيمة المعيارية ١٥%) ، عدى المتغيرة لوغاريتم التضخم LINF (٤٨,٣٦٨%).

- بهذه النتيجة نحاول دراسة استقرارية سلاسل هذه المتغيرات.

المبحث الثالث : استقرارية سلاسل المتغيرات:

بعدما أصبحت متغيرات الدراسة متجانسة، نحاول البحث عن درجة استقراريتها باستخدام الاختبارات الكيفية والكمية.

١- دراسة استقرارية سلاسل المتغيرات: تستقر السلسلة الزمنية إذا تذبذبت قيمها حول وسط حسابي ثابت، وتباين مستقل عن الزمن[iv]. ولاختبار استقرارية السلسلة الزمنية نستخدم الاختبارات الكمية المبينة في اختبارات ديكي- فولر الموسع (ADF)[v] بتوضيح صفة الاستقرار أو عدم الاستقرار لسلسلة زمنية، وهذا عن طريق تحديد اتجاه محدد Déterministe أو اتجاه عشوائي Stochastique[vi]. إذا افترضنا أن نموذج السلسلة الزمنية صيغته من الشكل AR(1) : $Y_t = \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$ ، فيكون لـ ϕ ثلاث حالات: [vii]

- $|\phi|\ \pi\ 1$: السلسلة Y_t مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أكبر من المشاهدات الماضية.
- $|\phi| = 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن نفس المشاهدات الماضية.
- $|\phi|\ \phi\ 1$: السلسلة Y_t غير مستقرة، والمشاهدات الحالية لها وزن أقل من المشاهدات الماضية.

فتكون صياغة فرضية الاختبار كالتالي:

الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، إذا كانت $|\tau_t|$ π $|\tau_c|$ ، تكون السلسلة الزمنية غير مستقرة.

الفرضية البديلة: $H_1 : \phi \neq 1$ ، إذا كانت $|\tau_t|$ ϕ $|\tau_c|$ ، يكون القرار استقرار السلسلة الزمنية.

ونماذج اختبار ديكي–فولر الموسع الثلاثة هي:[viii]

$$\begin{cases} \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 04 \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + c + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 05 \\ \Delta Y_t = \lambda Y_{t-1} - \sum_{j=1}^{p} \phi_{j+1} \Delta Y_{t-j} + bt + c + \mu_t \ldots\ldots\ldots\ldots 06 \end{cases}$$

حيث يمثل ρ فترة التأخر وتحدد بأقل قيمة للمعايير: Akaike (AC)، Hannan-Quinn (HQ)، Schwarz (SC).

١-١- متغيرة لوغاريتم التضخم LINF: درجة التأخير حسب أقل قيمة لمعايير المفاضلة توافق $\rho = 1$ ، كانت نتائج الاختبارات قبول الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، فالسلسلة الزمنية LINF تحتوي على جذر الوحدة إذا هي غير مستقرة، وهي من النوع DS بمشتق.

١-2- متغيرة لوغاريتم البطالة LCH: درجة التأخير حسب أقل قيمة لمعايير المفاضلة توافق $\rho = 1$ ، كانت نتائج الاختبارات قبول الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، فالسلسلة الزمنية LCH تحتوي على جذر الوحدة فهي إذا غير مستقرة، وهي من النوع DS بدون مشتقة

١-٣- متغيرة لوغاريتم الإنفاق الوطني LG: درجة التأخير حسب أقل قيمة لمعايير المفاضلة توافق $\rho = 1$ ، فكانت نتائج الاختبارات قبول الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، السلسلة الزمنية LG تحتوي على جذر الوحدة إذا غير مستقرة، وهي من النوع DS بمشتقة.

١-٤- متغيرة لوغاريتم الواردات LIMP: درجة التأخير حسب أقل قيمة لمعايير المفاضلة توافق $\rho = 1$ ، كانت نتائج الاختبارات قبول الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، فالسلسلة الزمنية LIMP تحتوي على جذر الوحدة إذا غير مستقرة، وهي من النوع DS بمشتقة.

<u>نتيجة</u>: تُبَيِّن لنا نتائج اختبار (ADF) قبول الفرضية H_0 : التي تنص على وجود جذر الوحدة $\phi = 1$ في السلاسل الزمنية، أي أن جميع السلاسل الزمنية محل الدراسة غير مستقرة عند مستوى المعنوية ٥%.

٢- إزالة حالة عدم الاستقرار من السلاسل الزمنية: توصلت نتائج الاختبار السابق إلى عدم استقرار السلاسل الزمنية، وأحسن طريقة عملية لإزالة حالة عدم الاستقرار هي إجراء الفروقات من الدرجة الأولى أو من الدرجة الثانية حسب نتائج الاختبارات الإحصائية، ويكون الشكل الجديد للسلاسل الزمنية $D(Y_t)$، حيث: $D(Y_t) = Y_t - Y_{t-1}$ ، ونعيد إجراء الاختبارات الإحصائية السابقة

٢-١- متغيرة التضخم DLINF: فقدت السلسلة الزمنية مشاهدة واحدة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لتصبح 42 مشاهدة، ومن تتبع بيان السلسلة نلاحظ أنه أخذ شكلا موازيا لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مشكلة الاتجاه العام، ومن نتائج الاختبارات تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ فالسلسلة الزمنية **DLINF** مستقرة.

٢-2- متغيرة البطالة DLCH: من تتبع بيان السلسلة نلاحظ أنه أخذ شكلا موازيا لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مشكلة الاتجاه العام، ومن نتائج الاختبارات تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ فالسلسلة الزمنية **DLCH** مستقرة.

٢-٣- متغيرة الإنفاق الوطني LG: نرى بوضوح أن بيان السلسلة أخذ شكلا موازيا لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مشكلة الاتجاه العام، ومن نتائج الاختبارات تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ فالسلسلة الزمنية **DLG** مستقرة

٢-٤- متغيرة الواردات DLIMP : فقدت السلسلة الزمنية مشاهدة واحدة بعد تطبيق الفروقات من الدرجة الأولى لتصبح 42 مشاهدة، ومن تتبع بيان السلسلة نلاحظ أنه أخذ شكلا موازيا لمحور الفواصل، مما يدل على غياب مشكلة الاتجاه العام، ومن نتائج الاختبارات تم رفض الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ فالسلسلة الزمنية **DLIMP** مستقرة.

<u>نتيجة</u>: بينت لنا نتائج اختبارات جذر الوحدة (ADF) المطبقة على الفروقات من الدرجة الأولى للسلاسل الزمنية محل الدراسة، رفض الفرضية الصفرية: $H_0 : \phi = 1$ ، وقبول الفرضية البديلة $H_1 : \phi \neq 1$ التي تنص على استقرار المتغيرات $I(1)$.

بما أن متغيرات الدراسة مستقرة في نفس المستوى، يعني إمكانية تكاملها تكاملا مشتركا في المدى الطويل، وللتأكد من هذا نجري اختبارات التكامل المشترك بينها.

المبحث الرابع: بناء نموذج اقتصادي بين متغيرات الدراسة:

سنحاول البحث عن نموذج قياسي أمثل لتفسير العلاقة الاقتصادية الموجودة بين متغيرات الدراسة باستخدام منهجية التكامل المشترك.

١ – اختبار التكامل المشترك: على ضوء نتائج اختبارات الاستقرارية السابقة، تبين أن جميع المتغيرات متكاملة في نفس الدرجة أي أنها غير ساكنة في مستواها الأصلي $I(0)$ ولكنها ساكنة في الفرق الأول أو الثاني، لذا هي ستتقارب في المدى الطويل، هذا ما يسمى التكامل المشترك وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة لتوليد مزيج خطي يتصف بالسكون في المدى الطويل ونستخدم لذلك اختبار جوهانسن–جسليس[ix] .

١ –١ – تحديد الفجوات الزمنية لاختبار التكامل المشترك: يشترط تطبيق اختبار جوهانسن–جسليس تماثل درجة استقرار المتغيرات المدروسة، وقد وجدنا سابقا جميع المتغيرات استقرت في المستوى الأول $I(1)$، ويتطلب قبل إجراء الاختبار (J–J) تحديد فترات التباطؤ (ρ)، من خلال أقل قيمة لمعايير المفاضلة FPE ، AIC ، SC، HQ، الموجودة في تقدير النموذج (VAR). من خلال الجدول (٠٧) أدناه يتضح أن عدد فترات التباطؤ (ρ) في نموذج (VAR) يوافق $\rho = 1$.

١ –2 – نتائج اختبار الأثر:– من خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول (٠٨) يمكن القول بأنه لا يمكن رفض فرض العدم H_0 بوجود متجه وحيد عند مستوى دلالة ٥٪ حيث نلاحظ أن قيمة λ_{trace} الثانية (١٧,١٣) أقل من القيمة المجدولة (٢٤,٢٧)، وعليه يتم الإقرار بوجود على الأكثر متجه وحيد للتكامل المشترك مابين هذه المتغيرات.

١ –٣ – نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى: من خلال هذه النتائج نلاحظ أن القيمة المحسوبة لمعدل الإمكانية العظمى الثانية (١١,٥٦) أقل من القيمة المجدولة (١٧,٧٩) مما يدل على قبول فرضية العدم H_0 التي تقر بوجود متجه وحيد للتكامل المشترك (علاقة توازنية طويلة الأجل) عند مستوى دلالة ٥%.

٢ – نماذج تصحيح الخطأ (VECM):

تتجه المتغيرات الاقتصادية المتصفة بالتكامل المشترك في المدى الطويل نحو الاستقرار أو ما يسمى بوضع التوازن، وبسبب بعض التغيرات الطارئة ينحرف وضع المتغيرات مؤقتا عن مساره، ولهذا يستخدم نموذج تصحيح الخطأ من أجل التوفيق بين السلوكين طويل وقصير الأجل للعلاقات الاقتصادية. يعبر نموذج تصحيح الخطأ عن مسار تعديلي يسمح بإدخال التغيرات الناتجة في المدى القصير في علاقة المدى الطويل.[x]

٢ –١ –النموذج الأول: نموذج متغيرة التضخم LINF–

$$D(LINF) = -0.54*[LINF(-1) - 1.75*LG(-1) + 0.89*LCH(-1) + 0.41*LIMP(-1) - 9.55]$$
$$(-2.31) \quad (-7.5) \quad (2.8) \quad (2.55)$$
$$-0.25*D(LINF(-1)) - 0.06*D(LINF(-2)) - 0.30*D(LG(-1)) - 0.24*D(LG(-2)) +$$
$$(-1.24) \quad (-0.34) \quad (-0.89) \quad (-1.21)$$
$$0.52*D(LCH(-1)) + 0.02*D(LCH(-2)) - 0.6*D(LIMP(-1)) - 0.35*D(LIMP(-2)) + 0.12$$
$$(0.79) \quad (0.03) \quad (-0.63) \quad (-0.36) \quad (0.79)$$
$$R^2 = 36.47\% \quad F_c = 1.91 \quad n = 40 \quad t_t = 2.022 \quad (.) = t_c$$

التحليل الإحصائي

- جميع معلمات المتغيرات في المدى الطويل لها معنوية إحصائية لأن:

$t_{table} = t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.022\ \pi\ |t_{calcul} = -7.5,\ 2.8,\ 2.55|$ ، من خلال النموذج نرى أن التضخم يتأثر سلبا مع الإنفاق الحكومي وإيجابا مع الواردات ومعدل البطالة معا، يعني أن السياسة الانفاقية تعمل على مكافحة التضخم في حين ارتفاع سلة الواردات وتطور معدل البطالة يزيدان من حدة التضخم في الجزائر؛

- بلغت قيمة معامل التصحيح $\alpha = -0.54$ وهو سالب الإشارة يتوافق مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على وجود سببية في المدى الطويل تتجه من المتغيرات المستقلة الممثلة في: الإنفاق الحكومي LG، البطالة LCH، الواردات LIMP إلى المتغير التابع التضخم LINF، أي أن LG و LCH وLIMP تفسر في المدى الطويل تغير LINF؛

- لمقدرة معامل التصحيح معنوية إحصائية لأن: $t_{table} = t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.022\ \pi\ |t_{calcul} = -2.31|$ ؛
- يتم التصحيح ($\frac{1}{0.543}$ = ١,٨٤١ ≈ ١ سنة و١٠ أشهر) مرة كل سنة و١٠ أشهر.
- جميع معلمات المتغيرات في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية لأن: $t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.02\ \phi\ |t_{calcul} = -1.2,...,0.7|$ ،
- بلغت قيمة فيشر $F_{calcul} = 1.91\ \phi\ F_{table} = F_{8;40}^{0.05} = 2.180$ ، تدل على عدم معنوية النموذج ككل، وكذا لا توجد سببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة.
- وصلت نسبة تفسير النموذج إلى نحو ٣٦,٤٧% وهي منخفضة.

٢-٢-النموذج الثاني : نموذج متغيرة البطالة LCH:

$$D(LCH) = 0.06*[LINF(-1) - 1.75*LG(-1) + 0.89*LCH(-1) + 0.41*LIMP(-1) - 9.55]$$
$$(0.90) \quad (-7.5) \quad (2.8) \quad (2.55)$$
$$-0.0007*D(LINF(-1)) + 0.01*D(LINF(-2)) + 0.08*D(LG(-1)) + 0.05*D(LG(-2)) +$$
$$(-0.01) \quad (0.30) \quad (0.88) \quad (0.88)$$
$$-0.01*D(LCH(-1)) - 0.15*D(LCH(-2)) - 0.37*D(LIMP(-1)) + 0.28*D(LIMP(-2)) - 0.01$$
$$(-0.07) \quad (-0.77) \quad (-1.32) \quad (1.00) \quad (-0.34)$$
$$R^2 = 15.80\% \quad F_c = 0.62 \quad n = 40 \quad t_t = 2.022 \quad (.) = t_c$$

التحليل الإحصائي

- بلغت قيمة معامل التصحيح $\alpha = 0.06$ وهو موجب الإشارة لا يتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على عدم وجود سببية في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة الممثلة في: التضخم LINF والإنفاق الحكومي LG، الواردات LIMP والمتغير التابع البطالة LCH؛
- مقدرة معامل التصحيح ليس لها معنوية إحصائية لأن: $t_{table} = t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.022\ \phi\ |t_{calcul} = 0.90|$ ؛
- جميع معلمات المتغيرات في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية لأن: $t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.02\ \phi\ |t_{calcul} = -0.01,...,0.34|$ ،
- بلغت قيمة فيشر $F_{calcul} = 0.62\ \phi\ F_{table} = F_{8;40}^{0.05} = 2.180$ ، تدل على عدم معنوية النموذج ككل، وكذا لا توجد سببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة؛
- نسبة تفسير النموذج بلغت حوالي ١٥,٨٠% وهي جد منخفضة؛

٢-٣- النموذج الثالث: نموذج متغيرة الإنفاق LG:

$$D(LG) = 0.29*[LINF(-1) - 1.75*LG(-1) + 0.89*LCH(-1) + 0.41*LIMP(-1) - 9.55]$$
$$(1.27) \quad (-7.5) \quad (2.8) \quad (2.55)$$
$$-0.004*D(LINF(-1)) - 0.09*D(LINF(-2)) - 0.18*D(LG(-1)) - 0.28*D(LG(-2)) +$$
$$(-0.23) \quad (-0.53) \quad (-0.56) \quad (-1.40)$$
$$+0.21*D(LCH(-1)) - 0.38*D(LCH(-2)) + 1.12*D(LIMP(-1)) + 0.04*D(LIMP(-2)) - 0.12$$
$$(0.33) \quad (-0.60) \quad (1.21) \quad (0.04) \quad (-0.79)$$
$$R^2 = 39.67\% \quad F_c = 1.40 \quad n = 40 \quad t_t = 2.022 \quad (.) = t_c$$

التحليل الإحصائي

- بلغت قيمة معامل التصحيح $\alpha = 0.29$ وهو موجب الإشارة يتنافى هذا مع النظرية الاقتصادية، ويدل على عدم وجود سببية في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة الممثلة في: التضخمLINF والبطالةLCH، الواردات LIMP والمتغير التابع الإنفاق الحكومي LG؛

- مقدرة معامل التصحيح ليس لها معنوية إحصائية لأن: $t_{table} = t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.022\ \phi\ |t_{calcul} = 1.27|$ ؛
- جميع معلمات المتغيرات في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية لأن: $t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.02\ \phi\ |t_{calcul} = -0.23,...,-0.79|$ ،
- بلغت قيمة فيشر $F_{table} = F_{8;40}^{0.05} = 2.180\ \phi\ F_{calcul} = 1.40$ ، تدل على عدم معنوية النموذج ككل، وكذا لا توجد سببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة؛
- وصلت نسبة تفسير النموذج إلى نحو ٣٩,٦٧% وهي منخفضة؛

٢-4- النموذج الرابع: نموذج متغيرة الواردات LIMP:

$$D(LIMP) = -0.05*[LINF(-1) - 1.75*LG(-1) + 0.89*LCH(-1) + 0.41*LIMP(-1) - 9.55]$$
$$(-1.11) \quad (-7.5) \quad (2.8) \quad (2.55)$$
$$+ 0.05*D(LINF(-1)) + 0.01*D(LINF(-2)) - 0.09*D(LG(-1)) - 0.13*D(LG(-2)) +$$
$$(1.34) \quad (0.31) \quad (-1.31) \quad (-3.00)$$
$$+ 0.04*D(LCH(-1)) - 0.02*D(LCH(-2)) + 0.52*D(LIMP(-1)) - 0.16*D(LIMP(-2)) + 0.05$$
$$(0.29) \quad (-0.16) \quad (2.57) \quad (-0.79) \quad (1.59)$$
$$R^2 = 40.40\% \qquad F_c = 2.25 \qquad n = 40 \qquad t_t = 2.022 \qquad (.) = t_c$$

التحليل الإحصائي

- بلغت قيمة معامل التصحيح $\alpha = -0.05$ وهو سالب الإشارة يتوافق هذا مع النظرية الاقتصادية، مما يدل على عدم وجود سببية في المدى الطويل بين المتغيرات المستقلة الممثلة في: التضخم LINF والإنفاق الحكومي LG، البطالة LCH والمتغير التابع الواردات LIMP؛
- مقدرة معامل التصحيح ليس لها معنوية إحصائية لأن: $t_{table} = t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.022\ \phi\ |t_{calcul} = -1.11|$ ؛
- يتم التصحيح ($\frac{1}{0.055}$ = ١٨,١٨١ ≈ ١٨ سنة وشهرين) مرة كل ١٨سنة وشهرين.
- جميع معلمات المتغيرات في المدى القصير ليس لها معنوية إحصائية عدى المتغيرتين الإنفاق الحكومي المبطأة $LG(-2)$ والواردات المبطأة $LIMP(-1)$ لأن: $t_{(0.05\ ,\ 39)} = 2.02\ \pi\ |t_{calcul} = -3.00,.,2.57|$ ،
- بلغت قيمة فيشر $F_{table} = F_{8;40}^{0.05} = 2.180\ \pi\ F_{calcul} = 2.25$ ، تدل على معنوية النموذج ككل، وكذا على ووجود سببية في المدى القصير بين متغيرات الدراسة؛
- وصلت نسبة تفسير النموذج إلى نحو ٤٠,٤٠% وهي مقبولة؛

نتيجة:- أفضت نتائج اختبار التكامل المشترك إلى إمكانية تقارب المتغيرات في المدى الطويل، وحسب نماذج تصحيح الخطأ وجدنا النموذج الأول نموذج متغيرة التضخم LINF هو الأقرب إلى القبول من غيره حسب الاختبارات الإحصائية .

- **الخلاصة** :

من خلال نتائج التحليل الإحصائي المتبع على متغيّرات الدراسة وجدنا أن :

١- جُل قيم متغيرات الدراسة الخام اتسمت بالتقلبات العنيفة، بسبب تضخمها خلال فترة الدراسة؛

٢- استخدمنا أسلوب اللوغاريتم النيبري على المتغيرات الخام للتقليل من تقلبها؛

٣- وجدنا جميع سلاسل لوغاريتم المتغيرات غير مستقرة في مستواه الأصلي $I(0)$ ، ومستقرة في الفروقات الأولى $I(1)$ ؛

٤- حسب اختبار التكامل المشترك توصلنا إلى إمكانية وجود تقارب بين لوغاريتم المتغيرات في المدى الطويل؛

٥- من خلال نماذج تصحيح الخطأ وجدنا سببية في المدى الطويل تتجه من الإنفاق الحكومي LG، البطالة LCH، الواردات LIMP إلى التضخم LINF، أي أن LG و LCH و LIMP تفسر في المدى الطويل تغير LINF ؛

٦- يتأثر التضخم سلبا مع الإنفاق الحكومي وإيجابا مع الواردات ومعدل البطالة معا، يعني أن السياسة الانفاقية تعمل على مكافحة التضخم في حين ارتفاع سلة الواردات وتطور معدل البطالة يزيدان من حدة التضخم في الجزائر؛

- **<u>ملحق الجداول والأشكال البيانية</u>** :

الجدول (1) الدراسة الوصفية للمتغيرات الخام Y_t

متغيرة التضخم INF | متغيرة معدل البطالة CH | متغيرة الإنفاق الوطنيG | متغيرة الواردات IMP

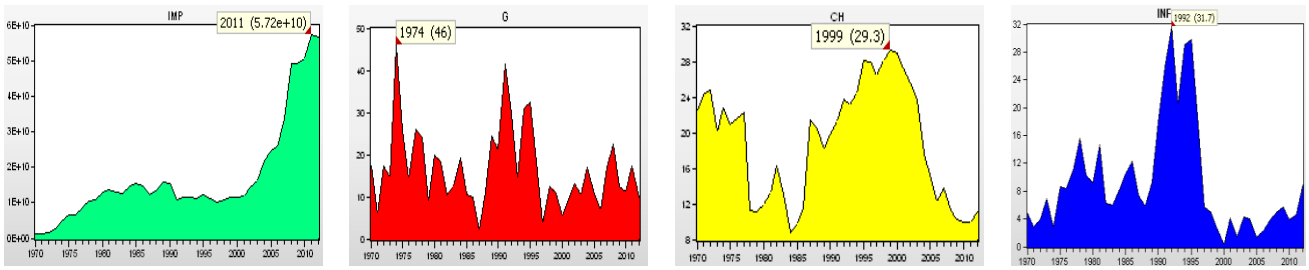

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9

الجدول (2) الدراسة الوصفية للمتغيرات الجديدة $Log(Y_t)$

LINF | LCH | LG | LIMP

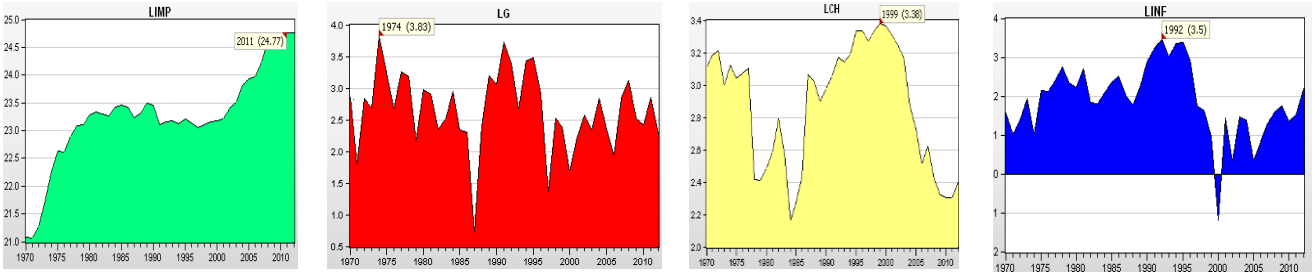

المرجع: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews9

الجدول (3) نتائج تحديد قيمة التأخر P

متغيرة LIMP | متغيرة LG | متغيرة LCH | متغيرة LINF

HQ	SC	AIC	P	HQ	SC	AIC	P	HQ	SC	AIC	P	HQ	SC	AIC	P
٢,٢٥	٢,٣٦	٢,١٩	1	-٠,٢٦	-٠,١٦	-٠,٣٣	1	١,٩٢	٢,٠٣	١,٨٦	1	-٠.٩١	-0.٨٠	-٠.٩٧	1
٢,٣٤	٢,٤٧	٢,٢٦	2	-٠,١٧	-٠,٠٤	-٠,٢٥	2	2.00	٢,14	١,93	2	-٠.٨٢	-0.٦٩	-٠.٩٠	2
٢,٣٥	٢,٥٢	٢,٢٦	3	-٠,١٠	-٠,٠٥	-٠,٢٠	3	٢,٠٧	٢,٢٣	١,٩٨	3	-٠.٨٠	-0.٦٣	-٠.٨٨	3
٢,٣٨	٢,٥٨	٢,٢٧	4	-٠,٠٣	+٠,١٦	-٠,١٤	4	٢,٠١	٢,٢٠	١,٩٠	4	-٠.٧٧	-0.٥٢	-٠.٧٣	4

المرجع: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج EViews 9

الجدول (٤) نتائج تقدير النموذج (٠٦) لاختبار ADF للسلاسل الزمنية

الجدول (5) بيان السلاسل الجديدة $D(Y_t)$

متغيرة DLINF

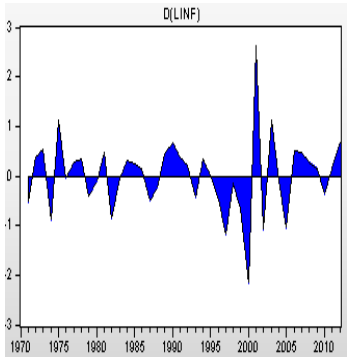

متغيرة DLCH

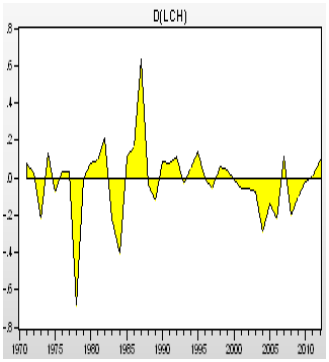

متغيرة DLG

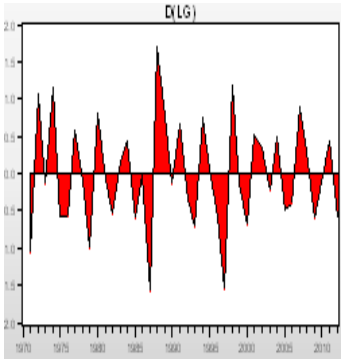

متغيرة DLIMP

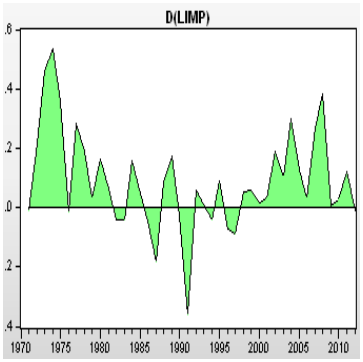

المرجع: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج EViews9

المتغيرة	السلسلة	الإحصائية $\lvert\tau_c\rvert$	الإحصائية $\lvert\tau_t\rvert$	النموذج 06	القرار
لوغاريتم التضخم	LINF	2.27	3.52	$\phi = 1$ $c \neq 0$ $b = 0$	-قبول الفرضية(H_0): السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS بمشتقة.
لوغاريتم البطالة	LCH	1.81	3.52	$\phi = 1$ $c = 0$ $b = 0$	-قبول الفرضية(H_0): السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS بدون مشتقة.
لوغاريتم الإنفاق الوطني	LG	2.99	3.52	$\phi = 1$ $c \neq 0$ $b = 0$	-قبول الفرضية(H_0): السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS بمشتقة.
لوغاريتم الواردات	LIMP	3.00	3.52	$\phi = 1$ $c \neq 0$ $b = 0$	-قبول الفرضية(H_0): السلسلة غير مستقرة وهي من النوع DS بمشتقة.

المرجع: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج EViews9

الجدول (6) نتائج تقدير النموذج (٠٦) لاختبار ADF للسلاسل الزمنية

المتغيرة	السلسلة	الإحصائية $\lvert\tau_c\rvert$	الإحصائية $\lvert\tau_t\rvert$	النموذج 06	القرار
التضخم	DLINF	5.30	3.52	$\phi \neq 1$ $c = 0$ $b = 0$	– رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، فالسلسلة مستقرة.
البطالة	DLCH	4.60	3.52	$\phi \neq 1$ $c = 0$ $b = 0$	– رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، فالسلسلة مستقرة.

الإنفاق الوطني	DLG	7.19	3.52	$\phi \neq 1$ $c = 0$ $b = 0$	– رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، فالسلسلة مستقرة.
الواردات	DLIMP	3.75	3.52	$\phi \neq 1$ $c = 0$ $b = 0$	– رفض الفرضية الصفرية (H_0) وقبول الفرضية البديلة (H_1)، فالسلسلة مستقرة.

المرجع: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج EViews9

الجدول (7) نتائج اختبار التكامل المشترك

نتائج تحديد قيمة التأخر *P*

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-116.7801	NA	0.006778	6.357372	6.529749	6.418702
1	-17.58208	172.3086	8.55e-05*	1.978004*	2.839892*	2.284657*
2	-9.250733	12.71627	0.000132	2.381618	3.933015	2.933593
3	0.930017	13.39572	0.000194	2.687894	4.928801	3.485192
4	27.95311	29.86763*	0.000127	2.107731	5.038148	3.150351
5	46.38021	16.48741	0.000148	1.979989	5.599916	3.267931

نتائج اختبار الأثر

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.455653	42.06622	40.17493	0.0318
At most 1	0.245715	17.13134	24.27596	0.3030
At most 2	0.082784	5.569951	12.32090	0.4903
At most 3	0.048238	2.027050	4.129906	0.1821

نتائج اختبار القيمة الذاتية القصوى

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.455653	24.93488	24.15921	0.0392
At most 1	0.245715	11.56139	17.79730	0.3355
At most 2	0.082784	3.542901	11.22480	0.7017
At most 3	0.048238	2.027050	4.129906	0.1821

المرجع: من إعداد الباحثان استنادا إلى مخرجات برنامج EViews9

المراجع:

i- http://api.worldbank.org/v2/ar/country/DZA?downloadformat=excel

ii- معامل الاختلاف (COEFF. DE VARIATION)= (الانحراف المعياري للسلسلة/المتوسط الحسابي) *١٠٠ وكلما قلّت قيمته عن ١٥% كلما دل ذلك على تجانس قيم المتغيرة، لمزيد من الإطلاع أنظر في هذا :

Gérald Baillargeon , Probabilites Statistique et technique de Regression, les editions SMG,Québec Canada, 1989, PP 31-32.

iii- معامل اختلاف الوسيط = (الانحراف المعياري للسلسلة/الوسيط الحسابي) *١٠٠ يؤكد نتيجة معامل اختلاف المتوسط.

iv- Melard Guy, (1991), Méthodes de prévision à court terme, Edition Ellipses, Bruxelles, P282.

v- عبد القادر محمد عبد القادر عطية،(2004) ، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، ص ٦٥٧.

vi- صحراوي سعيد، (2010)، محددات سعر الصرف :دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية والنموذج النقدي في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر، ص ١٥٠.

vii- جنيدي مراد، (٢٠٠٦)، دراسة تحليلية قياسية لظاهرة الإدخار في الجزائر «VAR» باستعمال أشعة الإنحدار الذاتي (1970-2004)، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر، ص ١٢١.

viii- Régis Bourbonnais, (2005), Econométri, 6e édition, Dound, Paris, P-P 231-232.

ix- Johansen,S–Juselius ,K, (1990), Maximum Likelihood Estimation and Inference on Co-integration With Applications to the Demand For Money , Edition Ellipses, Bruxelles, P-P 169-210.

xx- عبد الجليل هجيرة، (2012)، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير غير منشورة، العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان، الجزائر ، ص ١٦٤.

Global Journal of Economic and Business – Vol. 2, No. 3, 2017, pp. 95-106
e-ISSN 2519-9293 , p-ISSN 2519-9285
Available online at http:// www.refaad.com

الاستثمار الفلاحي ودور مؤسسات التأطير والدعم المالي والإنتاجي في تحقيق الأمن الغذائي "دراسة حالة ولاية عين الدفلى"

مجيد شعباني

جامعة بومرداس –الجزائر
mcha2016@gmail.com

أحمد بن خليفة

جامعة حمة لخضر – الوادي– الجزائر

الملخص:

تعاني الجزائر كباقي الدول العربية في عصرنا الحالي حالة من العجز الغذائي المتزايد فالإنتاج من الغذاء لا يكفي لتغطية ما يقابله من استهلاك مما يستدعيها إلى التوجه نحو الاستيراد من الخارج بمليارات الدولارات، وهذا يعمل على إضعاف رصيد البلاد من العملات الأجنبية ويزيد من مديونيتها ومن تم تبعيتها الاقتصادية والسياسية وحتى الثقافية أحيانا.

ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الإنتاجية المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل المزارعين وإنتاج الغذاء في كل المجتمعات، والاهتمام به من طرف الجزائر أصبح ضرورة أكثر من السابق.

وقد تم تناول هذه الدراسة من خلال محورين، المحور الأول تم التطرق من خلاله إلى مفاهيم الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي، أما المحور الثاني فجاء ليسلط الضوء على الاستثمار الفلاحي لولاية عين الدفلى.

الكلمات المفتاحية: الفلاحة، الاستثمار الفلاحي، الأمن الغذائي.

المقدمة:

لقد استحوذت قضية الغذاء والتنمية الزراعية بشكل عام على اهتمام الكثير من المفكرين على جميع الأصعدة الدولية والإقليمية والمحلية، فعلى الصعيد العالمي كان الاهتمام بتأمين الغذاء من منظور عام، وعلى الصعيد الإقليمي كان الاهتمام بتحقيق الأمن الغذائي في الإطار الموضوعي للظروف المحيطة بكل قطر وإمكانات التكامل المشترك بين الدول، وعلى الصعيد المحّلي كانت مسألة الأمن الغذائي تتجّلى في إطار السياسات والبرامج الفلاحية التنموية.

شهدت الفلاحة في السنوات الأخيرة عناية خاصة ووُضعت في أعلى سُلم اهتمامات الدولة من خلال إيلائها الأولوية نظراً لدورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وضمان الأمن الغذائي.

اعتبارا للدور الذي يؤمنه القطاع الفلاحي على المستويين الاقتصادي والاجتماعي والنهوض بالمناطق الريفية وتحقيق الأمن الغذائي، فقد حظي هذا القطاع بمكانة خاصة ومتميزة ضمن البرامج التنموية في الجزائر، مكنته من الانتفاع بالعديد من الإجراءات الريادية والإصلاحات الهيكلية، نذكر منها توفير الدعم الكافي للفلاحين، دعم مؤسسات البحث الإرشاد والتكوين الفلاحي وتنظيم المهنة وتطوير وسائل وأساليب تدخلها.

تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محورين، تناولنا في المحور الأول دور مفاهيم الاستثمار الفلاحي والأمن الغذائي، أما المحور الثاني فخصصناه للاستثمار الفلاحي لولاية عين الدفلى.

المحور الأول: مفاهيم حول الاستثمار الفلاحي والامن الغذائي:

يعرف الاستثمار الفلاحي بأنه: "استعمال الوسائل الضرورية من أجل تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن"١.

كما يقصد به تنمية الإنتاج الزراعي ، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض الزراعية باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض أو بهما معا، وزيادة إنتاجية الأرض يكون بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتفق وطبيعة الأرض واختيار البذور ومكافحة الآفات الزراعية ، واستخدام الآلات الزراعية تتفق وأحوال المجتمع الذي تنمى زراعته، ويشمل كذلك تنمية الإنتاج الحيواني والسمكي، وتنمية الإنتاج الزراعي تشكل جزءاً هاماً من تنمية الناتج الوطني خاصة في الدول الزراعية التي لا تزال الزراعة فيها قائمة على الطرق البدائية والمفاهيم المتخلفة التي تعتبر أن الزراعة هي زراعة المحاصيل الحقلية فقط دون الاهتمام بزراعة الفواكه والخضروات وتصنيعها، ودون الاهتمام بالمنتجات الحيوانية المختلفة.٢

٢- الدوافع المؤدية إلى ضرورة الاستثمار الفلاحي:

ومن أهم الدوافع التي تؤدي إلى الاستثمار الفلاحي:٣

أ- تعزيز الامن الغذائي:

يتحقق الأمن الغذائي عندما يتمتع البشر كافة في جميع الأوقات بفرص الحصول، من الناحيتين المادية والاقتصادية على أغذية كافية، سليمة ومغذية تلبي حاجاتهم الطاقوية وتناسب أذواقهم الغذائية ليعيشوا حياة صحية ونشطة، ومن هذا التعريف نستخلص الأبعاد الرئيسية للأمن الغذائي كالتالي:

- التوافر المادي للسلع الغذائية.
- الاستغلال الأمثل للسلع الغذائية.
- استقرار الأبعاد السابقة على مر الزمن.

تعريف منظمة الأغذية والزراعة (FAO):

لقد جاء في تعريف المنظمة بأن الأمن الغذائي " يتوفر عندما تتاح لجميع الناس في جميع الأوقات الفرص المادية والاجتماعية والاقتصادية للحصول على غذاء كاف ومأمون ومغذ يلبي احتياجاتهم التغذوية وأذواقهم الغذائية ويكفل لهم أن يعيشوا حياة موفورة الصحة والنشاط"٤.

تعريف المنظمة العربية للتنمية الزراعية (AOAD):

عرفت المنظمة منذ نشأتها عدة تحولات في مهامها فبعدما كانت منحصرة في مجرد التحذير من مخاطر الفجوة الغذائية أصبحت اليوم تقوم بإعداد البرامج المتكاملة لتحقيق الأمن الغذائي العربي، ولقد جاء في تعريفها للأمن الغذائي بأنه " توفير الغذاء بالكميات والنوعيات اللازمة للنشاط والصحة بصورة مستمرة، ولكل فرد من المجموعات السكانية اعتمادا على الإنتاج المحلي أولا وعلى أساس الميزة النسبية لإنتاج السلع الغذائية لكل قطر وإتاحته لكافة أفراد السكان بالأسعار التي تتناسب مع دخولهم وإمكانياتهم المالية "[٣].

تعريف البنك الدولي:

عرف البنك الدولي الأمن الغذائي على أنه" :إمكانية حصول كل الناس في كافة الأوقات على الغذاء الكافي واللازم لنشاطهم وصحتهم، و يتحقق الأمن الغذائي لقطر ما عندما يصبح هذا القطر بنظمه التسويقية و التجارية قادراً على إمداد كل المواطنين بالغذاء الكافي في كل الأوقات وحتى في أوقات الأزمات وحتى في أوقات تردي الإنتاج المحلي وظروف السوق الدولية "

ويستند تعريف البنك الدولي إلى أربعة أسس هي :[٥]

الأساس الفيزيقي :والذي يرتبط بحصول الأفراد على كمية غذاء تكفي لأن يقوموا بأنشطتهم في الحياة اليومية وبما يحافظ على صحتهم.

أساس الشمول: والذي يرتبط بتطبيق الأساس السابق على كافة المواطنين في المجتمع بغض النظر على قدراتهم المالية أو الشرائية.

الأساس الزمني :والذي يرتبط بتطبيق الأساس الفيزيقي في كافة الأوقات خاصة أوقات الأزمات التي تتضمن كافة الأزمات بما فيها تردي الإنتاج المحلي أو اختلال أوضاع الأسواق الدولية في تجارة السلع الغذائية.

مصدر الحصول على الغذاء :في هذا الشأن لم يشترط التعريف مصدراً محلياً أو دولياً للحصول على الغذاء، وإنما اشترط قدرة النظم التسويقية المحلية، ونظم التجارة الخارجية على القيام بتوفير الغذاء لبعض المناطق النائية.

ب- تحقيق الفائض الزراعي و الغذائي٦:

تعني كلمة الفائض وجود فرق إيجابي بين حجم الإنتاج الزراعي والحجم الضروري لمعيشة السكان، بحيث يتم توجيه هذا الفائض إلى مهام اقتصادية أخرى والتي تتمثل فيما يلي:

- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على سلع استهلاكية أخرى لا يمكن إنتاجها محليا بهدف تنويع الاستهلاك الداخلي.
- تصدير جزء من هذا الفائض مقابل الحصول على التجهيزات اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.
- توجيه جزء من هذا الفائض إلى الاستثمار في القطاع الفلاحي نفسه من أجل تنميته وتوسيعه.

ب- الفلاحة كمصدر للعملة الأجنبية:

إن تحديد القطاع الفلاحي وتنميته يعتبر من أهم المصادر التي تعمل على جلب العملات الأجنبية إلى البلد للزراعة إذا ما حقق هذا البلد فائض في الإنتاج الزراعي .وقام بتصدير هذا الفائض مقابل الحصول على العملات الأجنبية بحيث توجه هذه العملات إلى عملية التمويل ومنه تصبح الزراعة كمصدر تمويل لعملية التنمية.

يعتمد التقدم في التنمية الاقتصادية الشاملة في البلاد النامية اعتمادًا كبيراً على مدى توافر النقد الأجنبي، ولذا يتحتم على هذه البلاد أن تزيد من حجم تجارة صادراتها التي تكاد تكون في مجموعها من المنتجات الزراعية في أغلب الحالات وأن تحد من إنفاقها على الواردات غير الضرورية.كما يجب أيضا إعطاء أولوية كبرى لإمكانية زيادة التبادل التجاري بين البلدان النامية نفسها، كما أن القطاع الزراعي يلعب دورًا هاماً من ناحية قدرته على توفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الأساسية للتنمية الاقتصادية وذلك من خلال توسع في المحاصيل التصديرية وفقاً لما تمتاز به الدول النامية المختلفة بالميزات النسبية في إنتاج بعض المحاصيل وتوجيهها لأغراض التصدير.

ج- مساهمة الفلاحة في تحقيق التوازن الغذائي:

على القطاع الفلاحي في البلدان النامية وغيرها أن يلعب دو اً هاماً في متابعة الطلب من كل المنتجات الفلاحية بصفة عامة داخل البلاد، ابتداء ً من كل التغيرات التي تحصل سواءً في مكوناته أو حجمه حيث هناك عنصران أساسيان يحددان التغيير في طلب المنتجات الغذائية و هما:٧

الاستهلاك الإجمالي: يعتبر حجم السكان العامل الأساسي في تحديد الاستهلاك الإجمالي لأن هذا الأخير مرتبط نسبياً مع ارتفاع عدد السكان. ارتفاع الدخل المتوسط للفرد يؤدي حتماً إلى زيادة الطلب الغذائي بناءًا على الميل الحدي للاستهلاك وذلك لأن الزيادة يوجه جزءً منها إلى زيادة على المواد الغذائية.

د- الفلاحة كمصدر للقوة العاملة:

إن عملية التنمية الاقتصادية تتطلب تحقيق الاستخدام الكامل لليد العاملة والقضاء على البطالة المقنعة، ويعتبر القطاع الزراعي مخزن لليد العاملة ومجال هائل يمكن استغلاله في ميدان الشغل الحقيقي وذلك لأن جل سكان الدول النامية يشتغلون في الزراعة. إن عملية الهجرة الريفية تؤدي إلى توفير كثير من اليد العاملة التي تستخدم في مختلف القطاعات في المدن، كما يجب أن تقوم هذه الهجرة دون انخفاض حجم الإنتاج بل بالعكس يجب أن تعمل على زيادته .

وتوفير اليد العاملة لا يؤدي إلى زيادة الإنتاج فحسب ولكنه يعمل أيضاً على إيجاد مزيد من الحوافز وتوفير مستوى أفضل للمعيشة، وهذه مشكلة كبرى في البلاد التي يوجد فيها عدد ضخم من السكان الريفيين والتي تتميز بمعدلات مرتفعة من السكان، حيث توجد أعداد ضخمة من الشباب في البلاد النامية يصل في بعض الأحيان عدد سكان الذين لا تزيد أعمارهم عن الخامسة والعشرين إلى نحو % 50 لذلك فإن الشباب لا يشكل مشكلة بل رصيد في الوقت ذاته.

إن طبيعة العمل في القطاع الزراعي يتصف بالبطالة وذلك نظراً لعملية الشغل في هذا القطاع ففي كثير من الأحيان تكون معظم العمليات الإنتاجية موسمية وكذلك العادات والتقاليد التي يتصف بها العمل في القطاع الفلاحي حيث يشتغل معظم أفراد العائلة في الفلاحة من جهة والأعمال الجماعية للسكان الريفيين والمتمثلة في ما يسمى بالتويزة.

إن تنمية القطاع الفلاحي سيوفر كثير من الأيدي العاملة التي تتحول تلقائيا ًإلى العمل في قطاعات أخرى هامة كقطاع الصناعة والتجارة و الخدمات.

كما أن الفائض الغذائي المتشكل من الزراعة هو الذي يحدد عدد العمال الممكن تشغيلهم خارج نطاق الزراعة كذلك فإن القطاع الفلاحي يمكن له أن يساهم في القضاء على البطالة واستقبال الأيدي العاملة وذلك من خلال:

- عملية توسيع الزراعة من خلال زيادة الدورات الإنتاجية للمساحة الواحدة، وهو ما يؤدي إلى استغلال الأرض استغلال تاماً، و هو ما يستدعي العمل الدائم و ليس الموسمي في الفلاحة في هذه الحالة، و في كثير من الأحيان يزيد الطلب على العمال من أجل القيام بالعملية الإنتاجية المتواصلة.
- إن عملية استصلاح الأراضي أي توسيع المساحة الفلاحية توسيعاً أفقياً يتطلب زيادة الطلب على الأيدي العاملة سواءً كان ذلك في فترة الاستصلاح أو بعدما يتم استصلاح الأراضي مما يؤدي إلى توسع الرقعة الفلاحية الصالحة للزراعة وما تتطلبه من زيادة الطلب على العمل.
- الطبيعة الجماعية للحياة الريفية تمكن من قبول فائض السكان، حتى و إن كانت الأراضي المتاحة وفائض الإنتاج غير كافيين وذلك للحياة البسيطة والغير مكلفة التي يتسم بها سكان الريف.

هـ- الفلاحة تحتاج إلى رأس مال أقل:

إن التنمية الفلاحية تحتاج إلى رؤوس أموال قليلة نسبياً لما يحتاجه قطاع الصناعة، كما أن الدورة الإنتاجية لرأس المال في القطاع الفلاحي هي أقل من الدورة الإنتاجية في كثير من الأحيان لبقية القطاعات الأخرى خاصة الصناعة، ذلك لأن معظم القروض التي يحتاجها القطاع الفلاحي هي قروض موسمية في أغلبها.

و- مساهمة الفلاحة في تحقيق رأس المال:

لقد كانت الزراعة على مر التاريخ مصدرا ً رئيسياً لرأس المال اللازم لعملية التنمية الاقتصادية، فلا عجب أن يعتقد الفيزوقراط أن الزراعة هي المصدر الرئيسي للثروة وبالرغم من خطأ هذا الاعتقاد إلا أن الزراعة لا زالت هي المصدر الرئيسي لرأس المال اللازم للتنمية الاقتصادية للدول المتخلفة، إن تمويل التنمية الاقتصادية يقتضي فرض جبايات ادخارية على مختلف القطاعات الأساسية في هذا المجال .

ز-الرفع من القدرة التنافسية للقطاع الفلاحي:[٨]

يتميز المحيط العام للقطاع الفلاحي بمزيد تحرير أسواق المنتجات الفلاحية سواءً على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف وهو ما يترتب عنه اشتداد المنافسة في الأسواق الخارجية وحتى على مستوى السوق الداخلية.

وعلى هذا الأساس فإن الرفع من القدرة التنافسية من بين أولويات الاستثمار الفلاحي ذلك من خلال تحسين مردودية مختلف عوامل الإنتاج وجعل النشاط الفلاحي يستجيب لقواعد الجدوى الاقتصادية.

ويرتكز تدعيم القدرة التنافسية في القطاع الفلاحي على:

- التحكم في التكنولوجيا والتقنيات الحديثة لعصرنة القطاع الفلاحي.
- البحث العلمي الفلاحي.
- التكوين المهني الفلاحي، والإرشاد الفلاحي.

المحور الثاني: الاستثمار الفلاحي بولاية عين الدفلى:

أولا: المكانة الفلاحية لولاية عين الدفلى:

تمتاز الولاية بطابعها الفلاحي حيث تنتج ٥٠ بالمائة من الإنتاج الوطني للبطاطا وحوالي ثلث الإنتاج الوطني للتفاح، وتشتهر بزراعة الأشجار المثمرة، وتعتبر عين الدفلى واحدة من أجمل المدن الجزائرية، أما من حيث الحجم فهي من المدن المتوسطة، هذا وتعد من أكثر الولايات نمواً خاصة في القطاع الزراعي، وخصصت لها مبالغ عامة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي وكذا برنامج الدعم الفلاحي.[٩]

استمرت الولاية بالتطور وحققت مراتب متقدمة على عدة أصعدة ، ويمكن اعتبارها بحق سلة غذاء الجزائر لما تنتجه من منتجات زراعية، بداية بالقمح والشعير مروراً بالبطاطا والبقوليات وانتهاءً بمختلف أنواع الفواكه.

تبلغ المساحة الاجمالية للولاية ٤٦٢,٠٠٠ هكتار ولها سلسلة جبلية تتمثل في جبال زكار وكذالك سهل وادي شلف، وتقدر المساحة الفلاحية الإجمالية ٢٣٥,٦١١ هكتار أي ما يعادل ٥٥ بالمائة من المساحة الاجمالية للولاية، منها ١٨١,٦٧٦ هكتار مساحة فلاحية صالحة للزراعة أي ما يعادل ٧٧ بالمائة من المساحة الفلاحية الإجمالية، والمساحة الفلاحية الصالحة للسقي هي ٣٥٠٠٠ هكتار أي ما يعادل ١٩,٢٦ بالمائة من المساحة الصالحة للزراعة، أما المساحة الغابية فهي ١٣٢,٧٠٩ هكتار أي ما يعادل ٣١ بالمائة من المساحة الإجمالية للولاية.

كما نجد أن الفئة العاملة الإجمالية بالولاية هي ١٤٨٨٢٠ نسمة أي ما يعادل ٨٨ بالمائة من إجمالي السكان منها ٨٦٠٠٠ نسم تعمل في المجال الفلاحي أي ما يعادل ٥٨ بالمائة من إجمالي الفئة العاملة .

إن العدد الإجمالي للمستثمرات الفلاحية هو ٢٤٥٣٢ منها المستثمرات الفلاحية الجماعية ١٤٤٧ مستثمرة بمساحة ٤١,٢٠٦ هكتار، المستثمرات الفلاحية الفردية ٨٨٧ بمساحة٥٧١٦,٧٩ ، أما فيما يخص أراضي الامتياز التابعة للدولة فنجد ٣١١ بمساحة ١٧٥٦ هكتار، اما المزارع النموذجية فنجد ٠٦ بمساحة ٥٢٧٥ هكتار.

ونظراً لخصب التربة الموارد المائية التي تمتاز بها الولاية و تعدد الأنظمة المكثفة للإنتاج الفلاحي المطبقة حالياً، الذي يغلب عليها طابع إنتاج المحاصيل الكبرى، الخضروات، الأشجار المثمرة والحليب، تبقى الولاية رائدة في إنتاج البطاطا على المستوى الوطني فهي تعتبر منطقة خضراء، فنجد أن مساحة الاراضي التي تمارس عليها النشطات هي كالاتي:

– **المحاصيل الكبرى:** ١١٣٠٠٠هكتار، منها الحبوب ٨٥٠٠٠ هكتار أي ما يعادل ٧٦ بالمائة، اما الاشجار المثمرة: ٢٦,١٠٠ هكتار، منها ورديات النواة ١٥٣٠٠ هكتار أي ما يعادل ٥٨ بالمائة، الزيتون ٦٥٠٠ هكتار أي ما يعادل ٢٥ بالمائة، الحمضيات ٢٣٠٠ هكتار أي ما يعادل ٠٨ بالمائة، الكروم ٢٠٠٠ هكتار، الخضروات ٢٢٠٠٠ هكتار ،منها البطاطا ١٥٠٠٠ هكتار أي ما يعادل ٦٨ بالمائة.

أما فيما يخص الإنتاج الحيواني فأولاً تربي المواشي التي لم تعرف أي تراجع بل العكس كان للدعم الفلاحي الأثر الايجابي عليها بحيث بلغ عدد رؤوس الأبقار الحلوب إلى ما يقدر ١٨٣٠٠ رأس، متوسط إنتاج الحليب وصل ما يقارب ٣٢ مليون لتر سنوياً منها الكمية المجمعة هي ٣,٢ مليون لتر سنوياً، أما فيما يخص تربية الدواجن فنجد نوعين هما: دجاج اللحم ويقدر ب ٤,٥ مليون وحدة سنوياً، دجاج البيض يقدر ب ٣٤٠٠٠٠ وحدة سنوياً.أما تربية النحل فنجد نوعين: الخلايا المملوء وتقدر ب ١٩٢٠٠ خلية، معدل إنتاج العسل يقدر ب ٦٥٠ قنطار.

ثانيا: النتائج المحققة في القطاع الفلاحي بالولاية

لقد لعبت سياسة الدعم الفلاحي في إطار المخطط الوطني للتنمية الفلاحية دوراً هاماً وبارزاً في تطوير وتحسين مردودية هذا القطاع من كل النواحي التقنية والمالية وحتى من المؤطرين لتأهيل يد عاملة مؤهلة ذات رصيد علمي تساعد على الرفع من قيمة القطاع على المستوى الوطني ولما لا الخفض من واردات الجزائر فيما يخص هذا القطاع، فلقد تمثلت هذه النتائج فيما يلي:

١–النتائج:

– في المجال الاستثماري:

استفاد القطاع الفلاحي في الفترة الممتدة من ١٩٩٩ إلى غاية ٢٠٠٧ من دعم الدولة لكل البرامج بمبلغ ١٠,٧٢ مليار دينار جزائري أي ما يعادل نسبة ١,١٥ مليار دينار سنوياً.

– **أهمية المشاريع:** في إطار تنشيط وتنمية المنتج الفلاحي ترجمت هذه الاستثمارات بتسجيل: اعتماد ٨٨٣٧ مشروع استثماري، اعتماد ٧٢١٢ مشروع منتج.

– **في مجال التشغيل:** تمثل نسبة فئة اليد العاملة في القطاع الفلاحي ما يعادل ٥٨ بالمائة من اليد العاملة الإجمالية بينما كانت النسبة لا تتجاوز ٢٨ بالمائة في سنة ٢٠٠٠، بلغ حجم اليد العاملة في ٢٠٠٧ ما يقارب ٨٦٠٠٠ منصب حيث تم إنشاء ٤٦٠٠٠ منصب جديد في القطاع مما أدى إلى تقليص نسبة البطالة من ٣٣ بالمائة الى ١٢ بالمائة.

– **حجم الإنتاج الفلاحي:** الحجم المتوسط السنوي للإنتاج يتراوح ما بين ٧٠٠٠٠٠ طن إلى ٨٣٠٠٠٠ طن ، قيمة الإنتاج الفلاحي مرت من ١٤ مليار دينار من الفترة الممتدة ١٩٩٩–٢٠٠٠ إلى ٤٠ مليار دينار سنة ٢٠٠٧:

– المؤشرات الأساسية الاقتصادية لمختلف برامج التنمية الفلاحية للفترة الممتدة من ١٩٩٧ الى ٢٠١٥.

–تنمية الشعب الفلاحية في إطار الصندوق الوطني لتطوير الاستثمار الفلاحي:

حيث بلغت المشاريع المصادق عليها: ٨٦٤١، وبلغ عدد المستثمرات المنخرطة في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية: ٧٢٠٠، وأما عدد المشاريع المنجزة فقد بلغت ٧٢١٢ أي بنسبة (٨١%)، وقد بلغ إجمالي مبلغ الدعم المصروف: ٣,٧٤٨,٠٩٤,٨١٣ دج.

أما المبلغ المتوسط الممنوح لتدعيم الاستثمار /كل مستثمرة: ٦٠٠٠٠٠ دج، ويعتبر هذا دعم ضعيف مقارنة بمتوسط المعدل الوطني وبعض البلدان المجاورة، موجه بالخصوص للإطارات الجامعية في الميدان الفلاحي، فعدد المشاريع المدروسة والمعتمدة هو ٩٤ انجز منها٣٥ مشروع، وهذه المشاريع توزع حسب التخصصات التالية: وحدات الحليب هي ٠٨ وحدات، مخابر تحاليل التربة هي ٠٣ وحدات، وحدة معالجة النباتات والخدمات الفلاحية هي ١١ وحدة، مكاتب الدراسات الفلاحية الاستشارية هي ١٢ مكتب، ورشة الصيانة وتصليح الآلات الفلاحية واحدة.

استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

في إطار استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز استفادت الولاية منذ ١٩٩٨ إلى غاية ٢٠١٥ من عدة مشاريع: عدد المحيطات المسجلة هي ٢٩، المساحة الإجمالية للمحيطات هي ٣٤٣٨٤ هكتار، عدد المستفيدين هو ٤٢٥٥، عدد البلديات المستفيدة ١٦.

- **مكننة القطاع الفلاحي:** في اطار تدعيم حظيرة العتاد الفلاحي استفادة الولاية من آلات حصاد: ١٥، الجرارات:٥٥، وحدات العتاد الفلاحي المنقول:٨٣.

الخاتمة :

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يحضى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى

عد من خلال هذا القطاع الحساس، وهو كذلك قطاع صلب ودائم بإمكانه تفادي كل الاختلالات والهزات الاقتصادية التي تعاني منها القطاعات الأخرى.

ويبقى القطاع الفلاحي قطاع استراتيجي لتنمية المداخيل أو مصدرا آخر من مصادر الدخل من أجل خروج الجزائر من التبعية

الجدول١: المساحات المسقية في ولاية عين الدفلى من ٢٠١٠ الى ٢٠١٥:

Années	SAU Irriguée (ha)
2010	39 160
2011	40 757
2012	40 800
2013	39 457
2014	46 000
2015	55 000

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

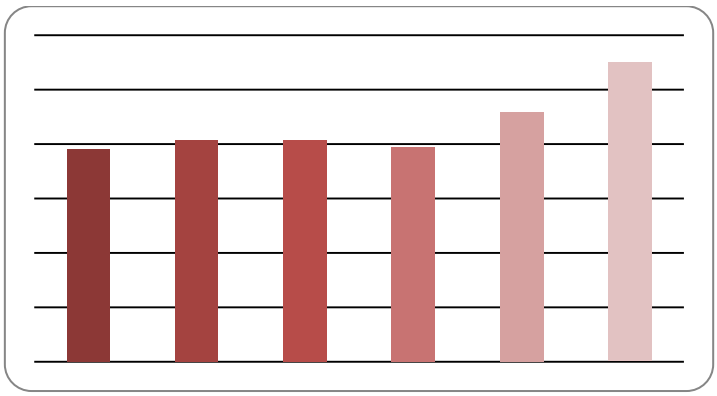

الجدول٢: تطور الانتاج الحيواني ٢٠١٠-٢٠١٥

الأنواع / السنوات	(رؤوس)الأبقار	الأغنام (رؤوس)	(رؤوس) الماعز
2010	38 750	304 200	77 113
2011	35 490	233 915	60 240
2012	39 887	295 000	77 111
2013	40 798	442 343	120 800
2014	46 177	446 764	121 404
2015	40 800	260 000	121 404

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

من خلال الشكل نلاحظ التطور الذي شهده الإنتاج الحيواني حيث ارتفع إنتاج الأبقار من ٣٨٧٥٠ رأس سنة ٢٠١٠ الى ٤٠٨٠٠ رأس سنة ٢٠١٥ أي بنسبة ٥,٣ بالمائة أما إنتاج الماعز فتحسنت بنسبة ٥٧,٤ بالمائة وعلى العكس من ذلك فقد شهدت الإنتاج رؤوس الغنم انخفاض في سنة ٢٠١٥ مقارنتا بسنة ٢٠١٠ ويعود هذا إلى فترة الجفاف التي مرة بها الولاية في ذات السنة.

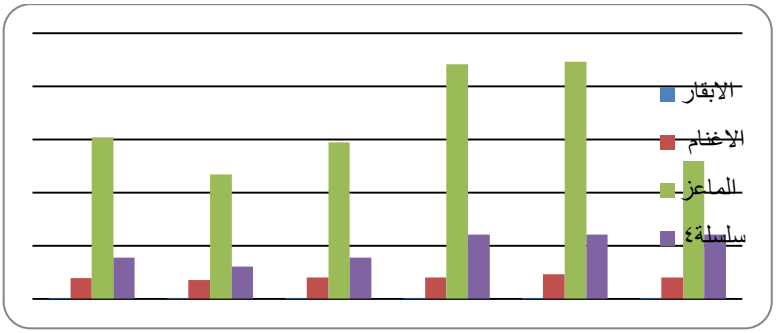

جدول٣: تصنيف المستثمرات الفلاحية حسب المساحات

الصنف	اقـــل مـــن ٥ هكتار	من ٠٥ الى ١٠ هكتار	من ١٠ الى ٢٠ هكتار	مـن ٢٠ هكتـار الى ٥٠ هكتار	أكثـر مـن ٥٠ هكتار	المجموع
النسبة %	٢٢	٢٢	٢٩	٢١	٦	١٠٠

-الاستثمار المدعم للمستثمرات الفلاحية

-تطور الإنتاج الفلاحي للفترة 1997-2015

جدول٤: الفترة ١٩٩٧الى ٢٠٠٥

المواد	Campagne 97-98	Campagne 2001-2002	Campagne 2002-2003	Campagne ٢٠٠٣-٢٠٠٤	Campagne ٢٠٠٤-٢٠٠٥
الحبوب	-	-	-	-	-
الأعلاف	467335	625728	956960	741010	499835
البقول الجافة	23749	21319	43963	46779	48869
مختلف الخضروات	2439726	3838126	7118219	4588468	4591981
منها البطاطا	1726936	3112107	4539540	3348000	3813285
الأشجار المثمرة	531009	842745	894074	977001	1065306
البرتقال	113267	87000	86255	68550	72217
الخوخ	173000	422240	442360	476395	563453
التفاح	170915	252700	263710	325243	417499
الزيتون	16813	33642	37409	46733	55085
المزروعات الصناعية	0	45355	46350	51820	44175
الطماطم المصنعة	0	44380	45250	51520	44080

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

من خلال الجدول نلاحظ التحسن المستمر الذي حققته الولاية في بعض المنتجات خلال نفس الفترة وهذا يعود إلى الاهتمام الذي أولته المديرية للقطاع والدعم المقدم.

جدول ٠٥:الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩

المواد	Campagne 2005-2006	Campagne 2006-2007	Campagne 2007-2008	Campagne 2008-2009
الحبوب	-	-	-	-
الاعلاف	522680	755850	744370	886150
البقول الجافة	50380	73343	49800	29730
مختلف الخضروات	3972951	3988600	6460830	5846698
منها البطاطا	3200000	2675600	5226700	4747330
الأشجار المثمرة	1090386	951138	1134626	663295
البرتقال	74400	74400	87500	92155
الخوخ	587500	400640	428000	128900
التفاح	473000	340000	322700	150740
الزيتون	60905	38770	56000	70200
المزروعات الصناعية	28087	20180	31725	31726
الطماطم المصنعة	27900	20000	31500	19250

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

من خلال الجدول نلاحظ كذالك التطور الكبير في إنتاج الأعلاف ومختلف الخضروات والمزروعات الصناعية ولكن بالمقابل نلاحظ انخفاض الإنتاج الفلاحي خلال الفترة خاصة الأشجار المثمرة والخوخ والتفاح.

جدول٠٦: الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥

المواد	Campagne 2010-2011	Campagne 2011-2012	Campagne 2012-2013	Campagne 2013-2014	Campagne 2014-2015
الحبوب	1627589	2059442	1872000	900000	1267000
الاعلاف	1155500	1242500	1264400	1 202 200	1 216 000
البقول الجافة	82400	48658	33290	34 595	35 777
مختلف الخضروات	8649546	7441922	9951177	12 419 357	13 259 504
منها البطاطا	6765000	5601681	7316440	7 092 875	6 197 030

الأشجار المثمرة	1690295	1068925	1625570	1 297 248	1 628 036
البرثقال	197920	185940	251440	253 900	259 520
الخوخ	697610	450000	575000	504 000	693 100
التفاح	349874	211830	293400	213 120	264 000
الزيتون	124800	75000	141550	136 875	173 000
المزروعات الصناعية	32500	52500	80000	101 270	262 448
الطماطم المصنعة	32500	52500	80000	101 270	261 682

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

نلاحظ التحسن الكبير في الإنتاج الفلاحي خلال سنة ٢٠١٥ وهذا يعود إلى الاهتمام والدعم الكبيرين الذي أولته الحكومة للقطاع في الولاية.

ثالثا: المكانة التنموية للقطاع الفلاحي في ولاية عين الدفلى

تمتلك ولاية عين الدفلى العديد من منشآت التأطير والدعم ومؤسسات الإنتاج تمثل دعما تنمويا للولاية وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول٠٧: منشآت التأطير والدعم ومؤسسات الإنتاج

التعيين	النشاطات	الموقع
ONID	تسيير المحيط المجهز بالسقي لشلف العالي	الخميس – العبادية
ONAB	تغذية الأنعام	سيدي لخضر
GIPLAIT	إنتاج الحليب ومشتقاته	عريب
WANISS	إنتاج الحليب ومشتقاته	بئر ولد خليفة
الغرفة الفلاحية CAW	–تنظيم المهنة –التشاور مع السلطات العمومية	.عين الدفلى
التعاونيات COOPERATIVES	إنتاج وتقديم خدمات متخصصة	٠٣ عبر الولاية
جمعيات مهنية ASSOCIATIONS	تنظيم وتطوير الشعب الفلاحية (حبوب، بطاطا ودواجن...)	٠٨ عبر الولاية
التامين CRMA	التأمينات الفلاحية	الخميس
تعاونية الحبوب والبقول الجافة CCLS	جمع الحبوب وتزويد الفلاحين بالبذور	الخميس
البنك BADR	القروض الفلاحية	٠١ ولائية+ وكالات
الجامعة	مرافقة القطاع في مجال البحث والتطوير الزراعي	خميس مليانة
معهد تقني للمحاصيل الكبرى	تطوير المحاصيل الكبرى بالقيام بالتجارب الميدانية	بئر ولد خليفة
مركب "F STAR"	إنتاج البيض	العبادية
وحدة المكننة EDIMA	توزيع العتاد الفلاحي والصيانة	خميس مليانة
الديوان الوطني للعقار ONTA	تسيير العقار الفلاحي ومتابعة المستثمرات	عين الدفلى
شركة الدواجن SAC	إنتاج اللحوم البيضاء	بئر ولد خليفة
وحدات تحويل الحبوب SIM+TORCHI	إنتاج أنواع الدقيق ومشتقاته	عين الدفلى (المنطقة الصناعية) العطاف

المؤسسات المتخصصة في إنتاج بذور البطاطا	إنتاج بذور البطاطا	٥٠ مؤسسة عبر الولاية
مؤسسات متخصصة في إنتاج الشتائل	إنتاج كل أنواع الشجيرات المثمرة	١٠ مشتلة (عين السلطان، جليدة، سيدي لخضر)
معاصر الزيتون	إنتاج زيتون الطاولة وزيت الزيتون	بومدفع، سيدي لخضر
وحد جمع وتعليب البطاطا والبصل	تنظيف وتعليب البطاطا في الأكياس بمختلف الأحجام أو خضروات أخرى	العطاف
تعانية الرحيق	إنتاج العسل ومشتقاته	عين الدفلى
ADERZO	تربية الماعز وإنتاج الحليب	بئر ولد خليفة
ASMIDAL	إنتاج الأسمدة	عين الدفلى
SIFAAC	تربية الأنعام	عين الدفلى

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

جدول٠٨: المنتوجات الأساسية ومكانة الولاية عبر الوطن

المنتوج	الإنتاج	المرتبة على المستوى الوطني
الحبوب	**١,٨٧٢,٠٠٠**	**١٢**
مختلف الخضروات	**٩,٩٥١,١٧٧**	**٠٢**
منها البطاطا	**٧,٣١٦,٣٠٩**	**٠٢**
الاشجار المثمرة	**١,٦٢٥,٥٧٠**	**٠٣**
منها الزيتون	**١٤١,٥٥٠**	**١٣**
الحليب	**٧٤٠٨٨**	**١٨**
تجميع الحليب	**٥,٨٠٩**	**٣١**
اللحوم الحمراء	**٤٩,٨٣٢**	**٣٣**
اللحوم البيضاء	**١٩٨,٧٩٩**	**٠٦**
البيض	**٨٢,٤٥٥**	**١٩**

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية عين الدفلى

جدول ٠٩: النتائج الاقتصادية

المؤشرات	النتائج	المرتبة على المستوى الوطني
حجم الإنتاج	١٥,٧٨٨,٨٠٠ ق	-
قيمة الإنتاج	١٠٤,٦ مليار دج	٥
نسبة النمو	%٢٣	3

المطلب الثالث: آفاق الاستثمار في القطاع الفلاحي

تمتلك ولاية عين الدفلى إمكانيات هائلة ومتنوعة من غرف للتبريد ومخازن وتنوع فلاحي مما ينبؤ لها بمستقبل كبير وهذا ما يوضحه الجدول التالي من احتياجات استثمارية :

جدول ١٠: الكمية المحتاجة من الاستثمار.

نوع الاستثمار	الكمية المحتاجة	الأغراض

التخزين باستعمال التبريد	**٣٠٠٠٠٠م**^{3} **المدى القصير:** ١٠٠٠٠٠ م^{3} ما يزال إلا الأجهزة الخاصة. **المدى المتوسط:**٣١٧٠٠ م^{3} (SGP PRODA) ١٧٠٠٠٠ م^{3} (الخواص)	منتوج البطاطا ٤٠٠٠٠٠٠ق -الفاكهة:٦٠٠٠٠٠ق -الزيتون:٥٠٠٠٠ق الخضروات:١٠٠٠٠٠٠ق
بنايات خاصة يتخزين الحبوب (SILO)	٢٥٠٠٠٠م ما يقارب تخزين ١٥٠٠٠٠٠ق	تخزين الحبوب ١٥٠٠٠٠٠ق
وحدات التغليف والتعليب (Conditionnement)	الأكياس ٠٨ ملايين وحدة أكياس الخيشة ٢ ملايين وحدة صناديق خاصة بالفواكه ١٧ مليون وحدة	تخص ٧ ملايين قنطار من المنتوج الفلاحي
المذابح متوسطة الحجم	وحدات متوسطة أو صغيرة حسب المنتوج	اللحوم الحمراء ٥٤٠٠٠ ق اللحوم البيضاء: ١٧٠٠٠٠ق
وحدات تحويل منتوج الفلاحة مربى الفاكهة والمشروبات	وحدات متوسطة أو صغيرة حسب المنتوج	الحوامض: ٢٠٠٠٠٠ق الفاكهة: ١٣٠٠٠٠٠ ق
وحدات التسميد الطبيعية Comsrage	٤٠٠٠٠٠ق تنتج وتعالج عبر وحدات صغيرة ANSEJ CNAC	تسميد الأراضي بالمواد الطبيعي مع تثمين المياه المعالجة

يقدم هذا الجدول صورة مختصرة فيما يخص المجال الاستثماري في القطاع الفلاحي لولاية عين الدفلى، وبالتالي فان هذه الولاية لها مستقبل واعد من خلال هذا القطاع الحساس.

المراجع:

١- غردي محمد، القطاع الزراعي الجزائري واشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر٣ ، ٢٠١٢، ص ٨٠.

٢- نفس المرجع، ص ٨١.

٣- نور محمد لمين، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية**، مذكر ماجستير، جامعة تلمسان ٢٠١٢، ص ٩٩.

٤- منظمة الأغذية والزراع للأمم المتحدة، **حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم**، روما، ٢٠١٠، ص٠٩.

٥- إدارة الأمن الغذائي والمشروعات بجامعة الدول العربية، **الزراعة والتنمية في الوطن العربي**، مجلة جامعة الدول العربية، العددان الأول والثاني، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٦.

٦- عزت ملوك قناوي، **الأمن الغذائي العربي**، المؤتمر العاشر للاقتصاديين الزراعيين، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي، القاهرة ٢٥/٢٦ سبتمبر ٢٠٠٢، ص٠٣.

٧- علي عبد الرحمان علي، دراسة تحليلية لاهم المحددات المؤثرة على التنمية الزراعية المستدامة، المؤتم السابع والعشرون، الاقتصاد المصري و تحديات التنمية الزراعية المتواصلة، مركز الابحاث الزراعية ، مصر، ٢٠٠٢، ص ١١١.

٨- غردي محمد، مرجع سابق ، ص ٨٢.

٩- مديري الفلاحة لولاية عين الدفلى، وثائق.